دراسة حالة حول الحكومة المفتوحة – استمارة التقديم

(البيانات المفتوحة، المشاركة، التعاون، إشراك المواطنين، الابتكار في القطاع العام)

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بإعداد دراسة حول التأثير الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة في المنطقة العربية. تتضمن الدراسة مراجعة للأدبيات والدراسات والتقارير السابقة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والإسكوا ومنظمات أخرى في هذا المجال، وتأخذ بالاعتبار دراسات الحالة والممارسات المثلى من الدول العربية ومن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تهدف استمارة تقديم الحالة إلى جمع دراسات الحالة الملهمة والتعرف على الممارسات المثلى من الهيئات والمؤسسات الحكومية في المنطقة العربية من أجل إعداد الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض دراسات الحالة المميزة يمكن أن تنشر على بوابة الإسكوا للحكومة المفتوحة والتي هي قيد التصميم والتنفيذ، وكذلك على منصة دراسات حالة الحكومة المفتوحة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[1]. علاوة على ذلك، ستُعرض التجارب المميزة خلال الاجتماع المشترك الذي ستعقده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والإسكوا هذا العام لمجموعة العمل حول الحكومة المفتوحة والمبتكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بهذه التجارب.

يمكنكم من خلال هذه الاستمارة عرض الأنشطة في مجال الحكومة المفتوحة، والتي تم تطويرها سابقاً أو يجري تنفيذها حالياً على أي مستوى من مستويات الحكومة، وبالأخص تلك الجهات التي تعمل في مجال الحكومة المفتوحة في الدولة، بما في ذلك المستويات المحلية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تتضمن معلومات حول الأنشطة في المجالات التالية: الحكومة المفتوحة، البيانات المفتوحة، أو المشاركة مع أصحاب المصلحة المختلفين، أو التعاون، أو إشراك المواطنين، أو الشفافية، أو المساءلة، أو الابتكار في القطاع العام.

تشير كلمة "نشاط/قصة/تجربة" ضمن الاستمارة إلى أي عملية/آلية/إجراء أو عدة أنشطة مجتمعة للعمل على تحقيق الحكومة المفتوحة سواء على المستوى الوطني أو ما دون الوطني أو المحلي. يمكن أن يتضمن النشاط إجراء واحد أو عدة إجراءات متتالية و/أو مترابطة من أجل إتمام العمل. يمكن للمشاركات والمشاركين تقديم عدد من الأنشطة التي يرغبون فيها ويفضل اختيار الأنشطة ذات الأثر الاقتصادي أو الاجتماعي الملموس. وستقوم الإسكوا بتحليل المساهمات وقد تتصل بالمشاركين/المشاركات لاحقاً لمزيد من المعلومات.

[1] https://oecd-opsi.org/case_type/open-government/

للمساهمة بدراسة حالة، يرجى ملء الاستمارة بصيغة MS Word باللغة الإنكليزية أو العربية، ويمكن نسخ الاستمارة عدة مرات للمساهمة بعدة دراسات حالة حسب رغبتكم، علماً أن الموعد النهائي لاستلام الاستمارات هو [15/5/2020]. وإذا كان لديكم أسئلة فيمكنكم التواصل مع السيدة نبال إدلبي، رئيسة قسم الابتكار في الإسكوا [email: idlebi@un.org, escwa-tdd@un.org] ومع وحدة الحكومة المفتوحة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): [email: opengov@oecd.org].

1. بيانات المؤسسة

1.1 اسم المؤسسة	*وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة*
1.2 نوع المؤسسة *(حكومية غير حكومية، دولية، أكاديميا)*	حكومية
1.3 الدولة	*المملكة الأردنية الهاشمية*
1.4 القطاع الرئيسي *(النقل، الصحة، التعليم، الإدارة العامة، الإصلاح الإداري، الخ)*	*الإدارة العامة – الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال*

2. دراسة الحالة

تتضمن هذه الفقرة بضعة أسئلة حول قصتكم أو نشاطكم، ماذا فعلتم، وكيف، ومن استفاد من ذلك. كلما كانت أجوبتكم وافية أكثر، كان من السهل على المراجعين والقراء تقدير أهدافكم وإنجازاتكم من ذلك النشاط.

2.1 العنوان *(عنوان النشاط)*	*البيانات الحكومية المفتوحة*	
2.2 الموقع الإلكتروني *(رابط صفحة النشاط إن وجدت)*	*https://data.jordan.gov.jo*	
2.3 سنة تنفيذ النشاط	*2018-2020*	
2.4 ضمن أي من العناصر التالية للحكومة المفتوحة يقع نشاط المؤسسة ؟ ما الذي يوصفها بشكل أفضل؟ *(الرجاء وضع إشارة إلى جانب الخيار)*	*البيانات المفتوحة Open Data*	√
	المشاركة Participation	
	التعاون Collaboration	
	إشراك المواطنين Citizen-engagement	
	الشفافية Transparency	√
	المساءلة Accountability	
	الابتكار في القطاع العام Innovation in Public Sector	√

2.5 نبذة مختصرة (ملخص بسيط)

يجب أن يصف الملخص نشاط المؤسسة بشكل بسيط (عدة جمل). وينبغي أن يستخدم لغة واضحة تستطيع جذب القارئ لإكمال قراءة تفاصيل أخرى. كما ينبغي عدم استخدام مصطلحات اختصاصية معقدة أو لغات محكية عامية.
يجب على النبذة أن تتضمن إجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو النشاط؟
- لماذا تم القيام به ؟ أو ما هي المشكلة أو الفرصة التي تجري معالجتها؟
- من هم المستفيدون؟

- **ما هو النشاط؟**

تطوير وتعزيز تطبيق البيانات الحكومية المفتوحة في الأردن

- **لماذا تم القيام به؟ أو ما هي المشكلة أو الفرصة التي تجري معالجتها؟**

يعالج هذا الالتزام ضعف نشر البيانات الحكومية والإفصاح المسبق عنها، والذي يؤثر على حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، ويضعف من فهمهم لعمل الحكومة وبالتالي إضعاف رغبتهم في المشاركة العامة في عملية صنع القرار. إضافة إلى ذلك، يعالج الالتزام مشكلة تضارب المعلومات التي تقدمها المصادر الإعلامية وغير الإعلامية المختلفة بسبب غياب المصدر الموثوق للمعلومة، كما يعالج مشكلة ضعف وصول الأشخاص المهتمين إلى المعلومات التي يحتاجونها للدراسة والبحث أو اتخاذ قرارات تخص استثماراتهم أو طبيعة عملهم، وخاصة رياديي الأعمال، مما يؤثر على التنمية الاقتصادية بشكل عام. ورغم البدء في جهود تعزيز نشر البيانات الحكومية المفتوحة منذ العام 2016، إلا أن الإطار التنظيمي والتشريعي وتنفيذهما من قبل الجهات الحكومية يشكلان التحدي الأكبر للوصول إلى بيانات حكومية منشورة بشكل مؤسسي ومُسبق من قبل جميع المؤسسات الحكومية

- **من هم المستفيدون؟**

كافة الجهات الحكومية والخاصة، ورياديي الأعمال والأكاديميين والباحثين والمستثمرين والأفراد.

2.6 لمحة عامة

يرجى إدخال لمحة عامة عن النشاط، سيكون لديكم الفرصة لتقوموا بإيضاح بعض التفاصيل، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو النشاط؟
- ما هي المشكلة أو التحدي الذي عالجه هذا النشاط؟
- ما هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه؟
- الوضع المستقبلي، على سبيل المثال: هل سيتم إضفاء الطابع المؤسسي في السياق الحالي للنشاط أو يجري توسيعه؟

1. اصدار تعليمات عن مجلس الوزراء للجهات الحكومية بنشر بياناتها الحكومية المفتوحة على المنصة الخاصة بذلك، بناءً على مشاورات مع المجتمع المدني والقطاعات ذات العلاقة.

- تم تشكيل فريق عمل لتنفيذ هذا النشاط – اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة – تضم في عضويتها ممثلين من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وأكاديميين.
- تم إعداد المسودة الأولية لتعليمات نشر الجهات الحكومية للبيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات المفتوحة بالتعاون مع اللجنة المشتركة بتاريخ 18/4/2018
- تم عرض مسودة التعليمات على خبير الاسكوا الدكتور خالد سلامي بتاريخ 1/10/2018.
- تم عرض مسودة التعليمات على الاستشارة العامة بتاريخ 10/10/2018 لمدة شهر واحد على الرابط التالي: https://bit.ly/2kNu7iP
- تم تجميع وتحليل الردود واقتراح التعديلات المناسبة على مسودة التعليمات في مصفوفة ردود شاملة بتاريخ 25/11/2018.
- تم صياغة المسودة النهائية للتعليمات بتاريخ 28/12/2018.
- تم رفع المسودة النهائية لتعليمات نشر الجهات الحكومية للبيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة لمجلس الوزراء الموقر لإقرارها حسب الاصول بتاريخ 9/1/2019.
- تم إقرار التعليمات من قبل مجلس الوزراء ونشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 17/2/2019.
- تم تعميم التعليمات على الجهات الحكومية بتاريخ 1/4/2019 وطلب تسمية منسقين البيانات لهم وذلك للبدء بتنفيذ ما ورد بالتعليمات.

2. اعداد وتنفيذ خطة توعوية حول أهمية وآليات نشر البيانات الحكومية المفتوحة تستهدف مختلف القطاعات من أصحاب المصلحة بالتشاور والتشارك مع ممثلين عن هذه القطاعات.

- تم إعداد مصفوفة بتاريخ 25/3/2019 لمجموعات بيانات مفتوحة متوقع توافرها لدى الجهات الحكومية ونشرها، وتحديد 62 جهة حكومية ذات الاولوية للعمل معها على نشر مجموعات البيانات الحكومية المفتوحة.
- تم إعداد مطبوعات توعوية بالبيانات المفتوحة تشمل مجموعة من رول اب بانر للبيانات الحكومية المفتوحة ومطويات بتعليمات نشر الجهات الحكومية للبيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة لتوزيعها على الانشطة بما في ذلك الورشة الوطنية للحكومة المفتوحة والبيانات الحكومية المفتوحة بتاريخ 25/3/2019.
- تم عقد الورشة الوطنية للحكومة المفتوحة والبيانات الحكومية المفتوحة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكوا" ودعوة الجهات الحكومية ذات الاولوية للمشاركة في الورشة المنعقدة خلال يومين 25/3/2019-24.
- تم إعداد خطة تنفيذية بالتعاون مع اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة لورش العمل التوعوية والتدريبية القطاعية لموظفي 35 جهة حكومية ذات اولوية بتاريخ 10/6/2019 واعتمادها من قبل الإدارة العليا في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- تم عقد ورش العمل التدريبية لموظفي 35 جهة حكومية ذات أولوية حول مفهوم البيانات المفتوحة وما هي مجموعات البيانات التي يجب نشرها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة بالإضافة الى مناقشة الأبعاد التي يجب مراعاتها لضمان جودة البيانات الحكومية المفتوحة، وذلك بالتنسيق مع خبير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستاذ كامل الملاح حيث عقدت ورش العمل خلال الفترة 28-25 آب 2019.
- تم المتابعة مع الجهات الحكومية التي حصلت على التدريب والبالغ عددها 35 جهة لجرد بياناتهم المفتوحة وتزويد وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة باستمارة جرد ليتم نشر المجموعات على منصة البيانات الحكومية المفتوحة.
- قامت ال 35 جهة التي تم تدريبهم بتعبأة الاستمارة وارسالها للوزارة معبأة والتي تضمنت ما يقارب 400 مجموعة بيانات مفتوحة.
- قامت 28 جهة من الجهات التي تم تدريبهم بالبدء بنشر بياناتها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة، حيث بلغ عدد مجموعات البيانات التي تم نشرها على المنصة حوالي 300 مجموعة.

3. تطوير إجراءات لتصنيف وقياس وتقييم جودة البيانات الحكومية المفتوحة بناءاً على مشاورات مع المجتمع المدني والقطاعات ذات العلاقة، ونشر النتائج لاطلاع وتعليقات الجمهور.

- تم إعداد المسودة الأولية للرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة بالتعاون مع الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح والتي تعتبر إحدى الإجراءات الاساسية لضمان جودة البيانات، حيث تم طرح المسودة للاستشارة العامة بتاريخ 7/3/2019 ولمدة شهر واحد على الرابط التالي : https://bit.ly/2oSwvqd

- تم تجميع الردود والملاحظات الواردة على رخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة في مصفوفة ردود ومراجعتها واقتراح التعديلات اللازمة ومن ثم عرض المصفوفة النهائية على أعضاء اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة وخبير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستاذ كامل الملاح، وتم الانتهاء من صياغة المسودة النهائية من الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة مرفق رابط الرخصة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة: https://bit.ly/2oP8DDD
- تم عقد اجتماع أول عبر تقنية السكايب مع أعضاء اللجنة المشتركة بتاريخ 14/7/2019 من قبل الخبير الاستاذ كامل الملاح بهدف شرح المفاهيم التي تضمن جودة البيانات المفتوحة. وتم عقد الاجتماع الثاني مع الاستاذ كامل الملاح بتاريخ 21/7/2019 عبر تقنية السكايب لاستكمال العرض التقديمي حول جودة البيانات الحكومية المفتوحة. ومن ثم تم عقد اجتماع بحضور الخبير الاستاذ كامل الملاح وأعضاء اللجنة المشتركة بتاريخ 4/8/2019 وتم مناقشة أبعاد قياس جودة البيانات، واليه تقييم الجودة لصياغة المسودة الاولية لإجراءات ضمان جودة البيانات.
- تم صياغة مسودة مبدئية لإجراءات جودة البيانات وارسالها من قبل الخبير بتاريخ 21-8-2019. ومن ثم تم صياغة المسودة النهائية لإجراءات جودة البيانات وارسالها من قبل الخبير بتاريخ 28-10-2019.
- تم عرض الاطار الاجرائي لضمان جودة البيانات على اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة، وسيتم نشرها للاستشارة العامة على موقع الوزارة لاحقا.

4. اعداد سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومسة لسنة 2020 بالتشاور والتشارك مع ممثلين من القطاع العام والخاص و أصحاب المصلحة.

- تم إعداد مسودة سياسة لتصنيف البيانات التي بحوزة الجهات الحكومية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و شركة مايكروسوفت والشركاء وأصحاب العلاقة من جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص وأكاديميين ورابط المسودة : https://bit.ly/31HCzPM
- حيث تم طرح المسودة للاستشارة العامة بتاريخ 22/10/2019 ولمدة اسبوعين **على الرابط التالي:** http://modee.gov.jo/ ، ومن ثم تم تمديد فترة الاستشارة العامة على مسودة سياسة تصنيف وإدارة البيانات لمدة ثلاثة أسابيع إضافية تنتهي بتاريخ 28/11/2019 على الرابط التالي: https://modee.gov.jo/content/public-consultation-on-the-draft-data-classification-and-management-policy-666
- تم تشكيل لجنة توجيهية داخل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لاختيار تطبيق ما ورد في السياسة على مديرية من مديريات الوزارة والخروج بالتوصيات. وكذلك تم مخاطبة وزارة الصناعة والتجارة لاختبار تطبيق ما ورد في سياسة تصنيف وادارة البيانات على دائرة مراقبة الشركات وتزويدنا بتقرير عن النتائج ليتم عكس نتائج التطبيق على سياسة وضمان قابلية تطبيقها على باقي المؤسسات الحكومية (مرفق كتاب مخاطبة وزارة الصناعة والتجارة-ملحق 31).
- تم عكس نتائج الاستشارة العامة ونتائج الاختبار التجريبي على السياسة، وتم إعداد المسودة النهائية من السياسة ورفعها لمجلس الوزراء لاقراراها وذلك بتاريخ 26-12-2019.
- تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الموافق) 14/1/2019الخبر الصحفي على الرابط التالي : https://modee.gov.jo/content/data-classification-and-management-policy-690)

2.7 ما الذي يجعل نشاط مؤسستكم مختلفاً، أو مميزاً، أو إبداعياً؟

أهم ما يميز هذا النشاط بالنسبة لنا هو توافر القيادة الواعية والنشطة والمثابرة على مستوى الوزارة فيما يتعلق بموضوع الشفافية ومشاركة المواطنين في صنع القرار والوعي بأهمية البيانات الحكومية المفتوحة في تحقيق ذلك،

لذلك حرصت الوزارة على العمل بجد على تعزيز و نشر المفاهيم المتعلقة بالبيانات المفتوحة واهميتها بين الموظفين الحكوميين وكيفيه حصر مجموعات البيانات المفتوحة وتحضيرها ونشرها ومن ثم تحديثها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة، في الوقت الذي كانت فيه معرفة الموظفين الحكوميين بالمفاهيم الاساسية للبيانات المفتوحة محدودة، وذلك من خلال اصدار الانظمة والتشريعات اللازمة وعقد ورش العمل التوعوية والتدريبية والمتابعة الحثيثة بعد التدريب وتحقيق النتائج المرضية في وقت جيد.

3. التطوير

3.1 التعاون والشراكات

هل تم التعاون مع شركاء؟ يرجى بيان أهمية دور كل شريك. قد يتضمن ذلك: المواطنين (موظفين أو مسؤولين حكوميين)، المنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص.

1. تم اعداد كافة الأنشطة من خلال الوزارة وبالتعاون مع اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة والتي تضم ممثلين عن القطاع اعام والخاص والمجتمع المدني والأكاديميين.

2. بالإضافة الى التعاون مع خبراء من منظمات دولية غير حكومية في البيانات المفتوحة من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

3. وانطلاقاً من مبدأ الشفافية وتعزيزاً لمبدأ المشاركة والتشاور مع الشركاء وأصحاب العلاقة قامت الوزارة بعقد استشارة عامة على الإطار التشريعي للبيانات الحكومية المفتوحة (تعليمات نشر البيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة والمنشورة بالجريدة الرسمية بتاريخ (17/2/2019) العدد رقم "5561") قبل اعتمادها وارسالها الى مجلس الوزراء لإقرارها

3.2 المستخدمون، والمستفيدون، وأصحاب المصلحة

من هم المستخدمون والمستفيدون وأصحاب المصلحة المستهدفون؟ كيف تتأثر كل مجموعة منهم؟ قد يتضمن ذلك: المواطنين، موظفين أو مسؤولين حكوميين، المنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص.

(الاجابة بما لا يتعدى ال 100 كلمة)
المستخدمون والمستفيدون للبيانات الحكومية المفتوحة هم جميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يدخلون إلى منصة البيانات الحكومية المفتوحة بهدف الحصول على بيانات لأي غرض كان، وفي اي وقت كان، بحيث يمكن من خلال حصولهم على البيانات المفتوحة المنشورة على المنصة تحقيق فائدة معينة لهم، سواء مادية او معلوماتية أو مشاركة في صنع القرار أوغيرها.

4. الأثر

4.1 النتائج، والمخرجات، والتأثير

ماهي النتائج والتأثيرات التي تمت ملاحظتها إلى الآن من خلال النشاط؟

كيف تم قياس هذه النتائج؟ (مثلاً: المنهجية المستخدمة)

ماهي النتائج والتأثيرات التي تتوقعونها في المستقبل؟

الرجاء إرفاق أرقام ملموسة قدر الإمكان

قبل البدء بالنشاط في العام 2017 كان عدد الجهات الحكومية التي قامت بنشر بياناتها على المنصة هي 3 جهات حكومية بينما في الوقت الحالي تقوم 28 جهة حكومية بنشر بياناتها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة بصورة محدثة، حيث بلغ عدد مجموعات البيانات التي تم نشرها على المنصة حوالي 300 مجموعة.

يتم قياس النتائج من خلال منصة البيانات الحكومية المفتوحة والتي تبين عدد الجهات الحكومية التي قامت بنشر بياناتها على المنصة وعدد مجموعات البيانات المنشورة.

يتوقع بعد الانتهاء من المرحلة الثانية وتدريب 35 جهة حكومية اخرى على نشر البيانات الحكومية المفتوحة ازدياد مجموعات البيانات المفتوحة على المنصة للتجاوز 500 مجموعة بيانات بحلول نهاية العام 2020

4.2 التحديات

ماهي التحديات التي واجهتكم؟

هل واجهتم بعض الفشل في طريقكم؟ ما أسبابه؟

وكيف تمت معالجة التحديات والفشل؟

من أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ النشاط هي:
- المعرفة المحدودة جدا لدى الموظفين الحكوميين بالبيانات والبيانات المفتوحة.
-عدم وجود التشريعات والانظمة التي تغطي مفاهيم البيانات المفتوحة والحاجة الملحة الى اصدارها تزامنا من خطط التوعية والتدريب للموظفين الحكوميين حول البيانات المفتوحة.
-عدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة الكافية.
-عدم وجود منصة تقنية مواكبة للممارسات الدولية حول البيانات المفتوحة.
- عدم تخصيص موارد مالية للبيانات الحكومية المفتوحة

تمت معالجة بعض التحديات من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية والتي زودت الوزارة بالخبراء المؤهلين لمساعدتهم سواء بإعداد الانظمة والتشريعات اللازمة او بعقد ورش العمل التوعوية

والتدريبية التي عملت على بناء المعرفة الجيدة حول البيانات المفتوحة للموظفين الحكوميين بالإضافة الى فريق العمل في الوزارة. وتم تخصيص مبلغ مالي في موازنة 2020 لمشروع تطوير منصة البيانات الحكومية المفتوحه.

4.3 شروط النجاح

ماهي الشروط التي تعتقدون أنها ضرورية لنجاح نشاطكم؟ ذلك ممكن أن يتضمن:

- البنى التحتية الداعمة والخدمات
- السياسات والأنظمة
- القيادة والتوجيه
- الموارد البشرية والمالية
- التحفيز

شروط نجاح نشر البيانات الحكومية المفتوحة هي:

- التشريعات والانظمة التي تتطلبها عملية نشر البيانات الحكومية المفتوحة.
- الكوادر البشرية المؤهلة التي تعمل على تدريب وتوعية الموظفين الحكوميين ومتابعتهم وتوجيههم لنشر مجموعات بيانات مفتوحة ذات جودة.
- موارد مالية لتطوير منصة البيانات الحكومية المفتوحة لتتوائم مع المتطلبات العالمة.
- موارد مالية لعقد ورش العمل التدريبية والتوعوية للموظفين الحكوميين ومن ثم توعية المستفيدين على اهمية البيانات المفتوحة ليصار الى الاستفادة من البيانات التي يتم نشرها على المنصة.
- تحفيز الجهات الحكومية التي تقوم بنشر أكبر قدر من البيانات بالإضافة الى تحفيز المستفيدين على اعاده الاستخدام
- بوابة متخصصة للبيانات الحكومية المفتوحة ضمن المعايير العالمية

4.4 التكرار

هل تم تكرار أو نسخ هذا النشاط لمعالجة مشاكل أخرى؟ في حال كان ذلك، كيف؟ برأيكم ماهي احتمالية أن يعاد تكراره في المستقبل، بإمكانكم أن تناقشوا كيف تم استخدام هذا النشاط من قبل الآخرين، ذلك قد يتضمن (مؤسسات أخرى، أو ضمن مؤسستكم، أو مؤسسات أكبر أو أصغر، أو مؤسسات حكومية).

- من المخطط ان يتم تكرار تجربة الورش التدريبية لتغطية كافة المؤسسات الحكومية، حيث تم تدريب 35 جهة حكومية من أصل 114 جهة. وذلك من خلال التعاون مع مؤسسات مجتمع مدني محلية أو دولية.

4.5 الدروس المستقاة

ما هي الدروس المستقاة من تجربتكم والتي تودون مشاركة الآخرين بها؟

- دراسة واقع الحال وتحديد نقاط الضعف والتحديات التي يمكن مواجهتها.
- تحديد الفئات المستهدفة من النشاط.
- تقسيم تلك الفئات حسب الاولوية والتركيز على الفئة الاكثر اولوية في العمل.
- الاستفادة من خبرات الدول الاخرى التي سبقت العمل في النشاط
- الاستفادة من خبرات مؤسسات المجتمع المدني

4.6 أخرى

هل تودون إضافة أية معلومات أخرى حول تجربتكم لمشاركتها مع الآخرين ؟

(الاجابة بما لايتعدى ال 300 كلمة)

5. مواد أخرى

5.1 هل لديكم مواد إلكترونية (ملفات، صور، فيديو، الخ) تودون إرفاقها مع الاستمارة؟ الرجاء وضع الروابط في الحقول المخصصة

رابط للصور	https://drive.google.com/open?id=11VqtaTiV_TvAQTLz7bRTN1es-anSmtee https://drive.google.com/open?id=1RE7lPQeh4W9WRsll5SeaDC8FHCzltATr

رابط لملفات داعمة أخرى	*https://drive.google.com/open?id=1vYGc4DUUoXRxeT-nKH8fL-rlJ3xWo42S*
رابط فيديو حول المشروع 1	*[https://...]*
رابط فيديو حول المشروع 2	*[https://...]*
روابط أخرى	*https://drive.google.com/open?id=1J7DidUpu6cFEMw60DB8f0EzNl_lV3elR*

5.2 هل توافقون على إعادة نشر البيانات الموجودة في هذا الاستبيان أو جزء منها؟	نعم
5.3 من أجل إعادة النشر، يرجى بيان المرجع الذي يجب استخدامه.	*وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة*